2003 06 12-0002-9

أهالي المفقودين يسألون عن التقرير: هل دخل سلة الملفات العالقة؟

جددت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" المطالبة "بالافراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى الذي يفترض ان يتضمن بدقة ووضوح اعداد الاحياء من المفقودين واسماءهم واماكن احتجازهم واعداد من اصبحوا في عداد الموتى واسماءهم، ليصار الى اتخاذ الاجراءات اللازمة وفي مقدمها السعي الجدي الى الافراج عن الاحياء واسترجاع رفات الموتى".

وقالت في بيان وزعته امس خلال اعتصامها الاسبوعي امام مقر مجلس الوزراء: "شهران مرا على تشكيل الحكومة الحالية، وجميع المستندات والمحاضر بما فيها مشروع التقرير قد استقرت في رئاسة مجلس الوزراء، بعد انتقالها من الوزير السابق للتنمية الادارية فؤاد السعد الى المدعي العام التمييزي عدنان عضوم، كذلك مر شهران على اعتصام الاهالي كل مرة يجتمع فيه مجلس الوزراء بغية لفت الرؤساء والوزراء الى ضرورة الافراج عن هذا التقرير".

وتساءلت: "الى متى سيبقى هذا الملف محتجزا في ادراج المسؤولين؟ ولماذا لا ينقل الى طاولة مجلس الوزراء؟ وهل دخل في سلة الملفات المختلف عليها؟ الا يوجد وزير واحد على الاقل، بين الـ٢٨ يجرؤ على القول لهم مجتمعين ان هذا الملف فوق التسميات ولا يجوز ادخاله في البازارات والتجاذبات السياسية؟ الا يوجد وزير واحد يجرؤ على سؤال مجلسه في اثناء انعقاده عن عدم متابعة تنفيذ القرار الرقم ٤٢ الصادر عنه في ٢٠٠٠/١٢/٢٠ والقاضي بتشكيل الهيئة المذكورة وبالمهمات المطلوبة منها؟ الا يوجد وزير واحد على الاقل يجرؤ على نقل مشاهدته الاسبوعية لمنظر الاهالي يفترشون رصيف المتحف الوطني فيما تحاصرهم بنادق القوى الامنية بلباسها العسكري والمدني وكذلك صمت مجلس الوزراء؟".

النهار ١٨ حزيران ٢٠٠٣